

لقد آن الوقت للاختلاط في الخدمة والاعمال المالية والاندغام في الدفاع والسعي وراء المصلحة القومية

ولا يتم لكم ذلك الا بترك الشقاق فتتركوني ولا يزول الشقاق الا بفصل الدنيا عن الدين وبذلك تريحوني وتخدمون دنياكم وتكسبون رضى رب العالمين
وفي اختتام اننا نبتهل اليه تعالى لينظر الينا بعين الرضا وينزع من قلوبنا شوك الشقاق ويلهمنا رحمة منه الى التوفيق بين مساعيها الدنيوية مع تمسكنا باصول الدين مجردة عن الدخيل . وهو حسبنا ونعم الوكيل « خليل سعد »

غرف التجارة

تمة ماورد في الجزء الماضي

ذكرت قبلا بعض ما تمتاز به الغرفة الباريزية على غيرها من الغرف الفرنسية من الامتيازات وقد مضى عليها مائة وسبعة اعوام وهي ذات مقام سام خاص بها ولها خمس لجان عليمة استشارية الاولى تبحث في المسائل الاقتصادية كما انها تتوغل بتحقيق مسائل الرسوم الجمركية والادخالية (الاوكتروا) والثانية تشغل بمسائل الوسائط الثقيلة والثالثة بالمسائل التجارية والصناعية والرابعة بمسائل الصادرات وتعنى الخامسة بالدروس ولها ايضا تسع لجان ادارية تشغل بدور البورصة ومدارس التجارة والمكتبات ولها ديوان يتولى كتابة تقاريرها الاسبوعية وقد نظمت هذه الغرفة خلال سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ ستة وسبعين ومائة تقرير في مسائل شتى واتحدت مع عدة لجان ألفت سيف النظارات وادفدت عنها اعضاء الى المؤتمرات الاجنبية .

ونفق كل عام اربعة وخمسين الف فرنك على الدائرة الوطنية للتجارة الخارجية وستة وستين الفا على مدرسة التجارة ومئة وعشرين الفا على مدرسة التجارة العالية وخمسة وثلاثين الفا على الدروس الليلية وسبعة واربعين على دور البورصة وثلاثين الفا على الاوضاع والاعمال المفيدة للتجارة .

وتتولى غرفة التجارة الباريزية ادارة كل من مدرسة العلوم التجارية العالية التي أنشئت سنة ١٨٨١ وموازنتها ٥٢٧ الف فرنك ومدرسة التجارة العالية التي أنشئت سنة ١٨٢٠ وموازنتها (٥١٠) آلاف فرنك ومدرسة التجارة التي أسست عام ١٨٦٣

وموازنتها ٢٣٥ ألف فرنك ونحت حماية غرفة تجارة باريز الجمعية التجارية لتعليم اللسنة
الاجنبية وجمعية الترغيب في اصدار الاموال التجارية الفرنسية وقد استأعام ١٨٨١

ذكرنا اوضاع الغرف الفرنسية عامة والغرفة الباريزية خاصة ونبحث الآن في اوضاع
الغرف التجارية في البلاد العثمانية واليك البيان :

قضى القرار الصادر عام ١٢٩٣ بتأليف جمعيات زراعية وتجارية مؤلفة من اربعة
وعشرين عضواً في القسطنطينية واثنى عشر عضواً في حواضر الولايات وثمانية اعضاء
في مراكز المنصرفيات واربعة اعضاء في مراكز الاقضية ومن الشروط الاساسية
النظامية ان يكون الاعضاء الذين يتوظفون في القسم التجاري من التجار والاعضاء الذين
يتوظفون في القسم الزراعي من الزراع وان تكون الغرف ملحقة ومرتبطة بعضها ببعض
وان تكون غرف الولايات تابعة لنظارة التجارة مباشرة . وكانت الغاية من كل هذا
تنسيق الغرف تنسيقاً ادارياً بحيث تكون مرتبطة بالحكومة ارتباطاً وثيقاً غير ان هذا
التنسيق الذي لم ينظر في وضعه الى الوسط والاحوال لم يثر قط اثمرة المطلوبة . وفي
اليوم السادس من صفر عام ١٢٩٧ اي بعد اربعة اعوام اعلن النظام الاساسي لغرفة
القسطنطينية وفي العشرين من رمضان عام ١٢٩٨ الموافق لليوم الثالث من آب ١٢٩٨
اعلن النظام الداخلي لغرفة التجارة واصدر في هذا التاريخ قوانين تقضي بتأسيس غرف
صناعية وتجارية على حدة .

وكان اعلان النظام الاساسي لغرف التجارة باسم « النظام الاساسي لغرفة دارالسعادة
التجارية » ولم تسن الحكومة نظاماً خاصاً بغرف الولايات التجارية . ولم يعلم سر نسبة
هذا النظام الى غرفة القسطنطينية على انه لم يكن مستحيلاً درج الاحكام والمواد المتعلقة
بغرفة القسطنطينية التجارية في النظام العام للغرف التجارية .

ولم تمنع هذه الحال تأسيس الغرف في الولايات بل ان هذه حدثت حذو استنبول
وانشأت غرفاً قياساً على غرفة العاصمة . وقرر شورى الدولة ان تطبق غرف المحققات
وضعها واعمالها على غرفة الاستانة وان يراقب موظفو الملكية الغرف ويلاحظوا ما يكفل
حسن ادارتها وبقائها وانه انيط بالولاية اثناء الغرف في اوقاتها لايجاد الاسباب التي تؤهل
الى ترقية التجارة الاهلية وانها (الغرف التجارية) مرتبطة بنظارة التجارة وان لها الحق

مراجعة النظارة اذا دعت الحاجة وابلغ كل هذا الى محل الايجاب واتخذت ايضا بعض قرارات بما ستجري على غرف الولايات والاقضية من الامتيازات

ولقد تأسست غرف زراعية في بعض الجهات ولم تؤسس في اكثرها ولم يؤسس غرف صناعية مطلقاً ولذلك طلبت نظارة التجارة ان تقوم غرف التجارة باعمال الغرف الزراعية والصناعية وواجباتها . وقرر مجلس الوكلاء قبول هذا الطلب واقترن بارادة سنية في السابع والعشرين من جمادى الآخرة لعام ١٣٠٦ وعلى اثر الغاء غرف الزراعة والعدول عن تأسيس الغرف الصناعية دعيت الغرف التجارية (غرف التجارة والزراعة والصناعة) ولكن من اللازم الاّلاّزب احداث غرف زراعية على حدة لان المنصر الحيوي في بلادنا هو ولا شك الزراعة . ويتيسر للغرف التجارية ان تقوم باعمال غرف الصناعات ولا بأس بترجيدها لان الصناعات في بلادنا اقرب الى المدم منها الى الحياة .

بقضي النظام الاساسي لغرف القسطنطينية التجارية ان تكون مؤلفة من اربعة وعشرين عضواً .

وشروط العضوية اولاً ان يكون المنتخب (بفتح الخاء) بالغاً الثلاثين من عمره ثانياً ان يكون من اقبوا في التجارة لا اقل من خمس سنين غير متهم بمحنة او جنابة ولا مفلس (الا اذا استرجع اعتباره بعد الافلاس) وان يكون من ذوي الشرف والاستقامة . وتجري الانتخابات بالاكثرية الخفية . وعند تساوي الآراء يرجح الأكبر سنناً ولا يجوز انتخاب عضوين من شركة واحدة . ولجنة الانتخاب تتألف من عشرين منتخب اول (بفتح الخاء) عشرة ينتخبهم نظارة التجارة والزراعة (الآف نظارة التجارة والنافعة) وعشرة ينتخبهم التجار فيجتمعون تحت رئاسة ناظر التجارة (وفي الولايات تحت رئاسة والي والالوية تحت رئاسة المنصرفين وفي الاقضية تحت رئاسة القاضين) . واعضاء الغرفة ينتخبون من بينهم رئيساً اول ورئيساً ثانياً بالاكثرية المطلقة ويعرضون هذا الانتخاب على النظارة للقبول .

مدة العضوية (ولقد استعمل القانون في هذا المقام لفظة وظيفة الاعضاء على ان عضوية غرفة التجارة ليست وظيفة من الوظائف) ثلاثة اعوام ولم يكن يجوز الى تاريخ ١ كانون الثاني لعام ٣٠٥ تجديد انتخاب العضو قبل مرور سنة على انتضاء عضويته السابقة ولكن المادة المعدلة في هذا التاريخ جوزت تجديد انتخاب العضو غب انتضاء مدته . ومن لا يحضر الجلسات مدة ستة اشهر يعتبر مستقلاً واذا توفي احد الاعضاء او استقال

اوحكم عليه بمجانية اوجنته بانتخب لجنة الانتخاب غيره عند حلول اول اجتماعها ويتم العضو الجديد المدة الباقية لسلفه . واليك واجبات الغرفة التي ذكرها النظام الاساسي وهي ابلاغ المواد الآتية رأساً ومحريراً الى نظارة الزراعة والتجارة

(١) وسائل ترقية الصناعات

(٢) مايجب على النظارة القيام به من الاصلاح والتعوير .

(٣) الامور التي من شأنها ترقية التجارة : تعارف الجمارك ، الاشغال العامة (الامور العمرانية والنافعة) ، المراسي ، الملاحة في الانهر ، البريد ، اسلاك البرق ، السكك الحديدية ، فتح الطرق والشوارع ، تأسيس دور البورصة ، اصدار الجرائد التجارية . وفي النظام صراحة بان الغرف مطالبة باحداث سجلات وقيود منتظمة لكل ماله علاقة بالاعمال التجارية من الاموال والمسكوكات والاسهام ومما يقضي به نص القانون الزام الغرف بالاجابة عن اسئلة النظارة مؤيدة اجوبتها بهذه السجلات والقيود موقعة عليها بختم الغرفة

ولغرفة التجارة الحق في وضع نظامها الداخلي كما هو مصرح في احده مواد نظامها المترجم عن نظام عام ١٨٣١ الفرنسي وقد عملت بموجب هذا الحق وسنت نظامها الداخلي الا انها دفعت الى الدوائر الايجابية ثم قرنته بارادة سنية بلا ضرورة نظامية .



يعتبر النظام الداخلي غرفة التجارة مصدر الاخبار التي تتصل بنظارة التجارة عن التجارة والتجار والصلة بين الحكومة والتجار في الاعمال التي تجري بينهما والواجبات الاساسية على الغرفة في البحث والتنقيب عن المصالح التجارية والصناعية والوسائل التي تؤهل الى ترقية الصناعة والتجارة والتذرع بها وعن العوائق التي تحول دون تقدمها وابلاغ الحكومة ما تعثر عليه الغرف من نتائج البحث والتحقيق والغرف الحق باجراء الامور الآتية عدا عن الواجبات التي سبق ذكرها آنفاً والتي ذكرت في النظام الاساسي :

اولاً — تدعو الغرف التجارية التجار واصحاب المصارف (البنوك) والمعامل ليجعلوا اسماءهم في دفاتر الغرف الخاصة والدعوة تعلن بنشرات عامة او في الجرائد .
ثانياً — سجل سفر التجار (المسجلة اسماءهم عندهم) وقدمهم وافلاسهم

واسترجاعهم الاعتبار التجاري (بعد الافلاس) واذا حكم على احدكم ظناً واتهماً
بجحشة او جناية يسجل ايضاً هذا الحكم في الدفتر الخاص لهذه الوقائع .

ثالثاً - تصدق مجاناً الكفالات واوراق الشهادات والنفاري ومقدرة الكفلاء
فيما يتعلق بالامور التجارية .

رابعاً - تسجل من محال الايجاب وبواسطة نظارة التجارة اوراق اقامة الحجة
البرنشتو التي تنظم بحق التجار واصحاب البنوك والمعامل لعدم تأديتهم البنويات
والسندات المحررة للأمر والسفانج الموقعة بتواقيعهم .

خامساً - تستنسخ في دفتر خاص عين الصكوك والعقود التجارية والصرافية
والجزرية والصناعية والعمرانية المنعقدة خارج الغرفة عند طلب الفريقين المتعاقدين .

سادساً - للغرفة التجارية الحق في ابداء ملاحظاتها في تجديد قانون التجارة
وتصحيحه والنظم التي لها علاقة بحاكم التجارة وفي تأسيس غرف التجارة في الولايات
ودور البورصة وتوظيف الدلائل وكلاء الكامبيو^(١) وسن تعرفات للدلة وقوانين
لها ولنيرها من الامور التجارية التي يجب ان يكون لها تعرفات ونظامات وفي البنوك
والاعمال العمرانية .

قضت المواد المؤرخة في ٧ المحرم لعام ١٢٩٩ و ١٨ تشرين الثاني لعام ١٣٩٧ المذيلة للنظام
الداخلي للغرف التجارية بان تنظم الغرف التجارية اوراق الشهادات بالكفالات التي
تقدم الى الدوائر الرسمية والمحاكم التجارية والحقوقية باسم التجار وان ترسل الى محل
المزايدة مأموراً تنتدبه ليحضر الحجز والمزايدة للاموال وتقدير التيم من قبل الخبراء
اذا كان ذلك بقرار من المحكمة . ومن جملة ما تقتضيه المواد المذكورة الزام الدلائل
والوسطاء (سماسرة التجارة) بتسجيل اسمائهم في الغرفة التجارية وان يأخذوا منها
تذاكر باجرا: صناعتهم وان لا يقبل في المزايدات والمنساقصات للدوائر الاميرية الا
التجار والدلائل الذين ييدهم شهادات بانهم مسجلون في دفاتر الغرف التجارية وان
يكون تسطير صحائف دفاتر التجار ووضع اشارة (صح) عليها من قبل الغرف - وقد
أعيد بعد ذلك حق كتابة صحائف دفاتر التجار ووضع اشارة (صح) الى محرر المقاولات
كما في السابق . والمنع الذي ذكر قبل المادة الاخيرة لم يراع الا قليلاً .

(١) الوكالات او الاوضاع التي تشتغل بمبادلة الاسهام والاوراق النقدية والحوالات

سبق ان اعضاء غرفة التجارة الاستعمارية اربعة وعشرون وذلك بمقتضى النظام الاساسي . واما تأليف غرف التجارة في الولايات من اثني عشر عضواً وفي الولاية من ستة اعضاء والاقتضية من ثلاثة فهو من احكام المقررات واعضاء الغرفة يجب ان يكونوا من تجار احد الطبقتين : الاولى والثانية المسجلة اسمائهم في غرفة التجارة ويجوز انتخابهم للعضوية من التجار الوطنيين والاجانب على السواء متى تحقق انهم مسجلون في الغرفة . والصنف الاول من التجار المسجلة اسمائهم في دفتر الغرفة هم اصحاب المصارف وهؤلاء يدفعون للزفة خمس ليرات كل سنة . والصنف الثاني من التجار المسجلة اسمائهم في الغرفة هم الذين يؤدون ثلاث ليرات سنوياً والصنف الثالث منهم يدفعون ليرتين والرابع ليرة واحدة عن بدلات الاشتراك^(١) والشركاء الذين لم توقع واحد يعتبرون تاجراً واحداً . والتجار يحجلون اولاً اسماءهم في دفتر الزفة ثم يعتبرون من احد الاصناف الاربعة بقرار من الاعضاء ويحق للاعضاء المسجلة اسمائهم في الصنفين الاول والثاني ان ينتخبوا اعضاء الغرفة التجارية كما ان الاعضاء الموقفين في المحاكم التجارية واخبراء والمميزين لبعض الدعاوي والاشخاص الذين يفحصون الدفاتر التجارية يجب ان يكونوا من الصنفين المذكورين

(المواد المذبذبة)

تجتمع اعضاء الغرف التجارية مرة في الاسبوع واذا اقتضت الحال يعقدون اجتماعات غير عادية بدعوة من الرئيس او بطلب كتابي من ستة اعضاء وبعد نصب الرئيسين الاول والثاني ينتخب الاعضاء من بينهم باكثرية الاصوات مشاورين اولاً وثانياً لسنة وامياً عاملاً للصندوق . وما عدا هذا يجوز ان يكون للغرفة امين صندوق بكفالة وكتبة للتركية^(٢) والفرانسية وسواهم من الموظفين والمستخدمين وشخصيات مذكرات

(١) الغرف التجارية العاملة تصدر جرائد ومجلات اقتصادية واحصائية ونقوم باعمال كبرى تنفع التجار بل ان المصالح التجارية قائمة عليها ولذلك يجوز ان يقال بدل الاشتراك عن القيمة التي تدفع الى تلك الغرف ولعل اصل استعمال هذا التعبير (بدلات الاشتراك) ناجم عن هذه المنافع الحقيقية في غير البلاد العثمانية ومنافعها الموهومة في هذه البلاد المتكودة الحظ

(٢) وكان لثنا العربية لا حظ لها من الوطنية فلا تذكر في نظامات الحكومة والمقول ان تجري معاملات الغرف التجارية بالاسنة الاهلية ولكي لا اصدق الا ان

الغرفة بحسب ما تقتضيه أعمالها اليومية وقبل إرفاض الجلسات تنظم الغرفة يومية المذاكرات عن الاجتماع القادم . وعلى الرئيس اعلام الاعضاء كتابة بايام الاجتماع . ولا تهرم القرارات الا اذا حضر الجلسات اثناء عشر عضواً ولكن تجوز المذاكرات اذا اجتمع اقل من ذلك وتكتب الآراء والملاحظات التي يذكرها الاعضاء في اوراق الدعوة للجلسة القادمة والاعضاء الذين لا يحضرون ثانياً ما ان يقبلوا رأياً من هذه الآراء ويبلغوه الى الغرفة كتابة . واما ان يحضروا الجلسة المعينة في ورقة الدعوة ويعربوا عن آرائهم الذاتية واذا خالفوا في اجوبتهم الكتابية آراء الاعضاء . ولم يحضروا او انهم لم يجيبوا الدعوة كتابة ولم يحضروا الجلسة بتاتاً تعرض الغرفة عن آرائهم ويبرم القرار ولولم يبلغ عدد الاعضاء المقدار المعين .

والغرفة الحق في تعيين لجان مؤلفة من غير الاعضاء للنظر في بعض المسائل ولا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء هذه اللجان ستة وتنتدب الغرف احد اعضائها لينضم الى اللجنة ويقوم بوضع لأئحة تتضمن نتائج البحث عن المادة المحولة الى اللجنة . وللرئيس الحق في تأليف لجنة للبحث في المواد الجديدة بالقبول المبلغ الى الرئيس تؤلف من ثلاثة رجال ينتخبهم الاعضاء ويقضي النظام الاساسي بأن تكون مداخيل الغرف التجارية عبارة عن بدلات الاشتراكات التي يدفعها التجار وبعض الرسوم (ولم يذكر صاحب المثالة هذه الرسوم) وما زاد على نفقات الغرفة من المداخيل يجوز انفاقه بقرار الغرفة واذن الحكومة معاً على انشاء مدارس وجرائد تجارية : ولكن يرصد منه مبلغ لا يقل عن مئتي ليرة لاحوال طارئة . والغرفة مكلفة بتنظيم ميزانيتها لآخر كل سنة .

وهذا تعريب نص احدى المواد الانتهائية :

(تعرض الزرقة التجارية على انظار مراحم (١٩) الحكومة الجوائز لدوي الاختراعات الصناعية التي ينجم عنها منافع عامة .

الداء الذي افسد مدارس الحكومة — بل وكثيراً من المدارس الاهلية — يفسد الغرف والاندية التجارية والسياسة التركية المحضة التي تفادي بالغاية الاولى من المدارس في سبيل تدريبك الامم تفادي بكل فائدة او ثمرة ولا تسمح للغرف باجراء معاملاتها ومخالفتها بالعربية .

ان النظامين الاساسي والداخلي لغرفة التجارة المعدلين بمقررات من شورى الدولة لاستحالة تطبيق موادها على الولايات محتاجان الى تعديل مهم يجب ادخاله عليهما :
 اولاً : ان النظام الاساسي لغرف التجارة مختصر كثيراً وخصوصاً بالعاصمة وثانياً ان كثيراً من مواد النظام الداخلي يجب ادخالها في النظام الاساسي ولذلك يجب مزج النظامين المذكورين ومراجعة آراء الغرف التجارية في العاصمة والولايات وتدقيق النظمات الأوروبية ثم بعد ذلك يجب على نظارة التجارة سن لائحة قانونية لتعرض على مجلس الامة في اجتماعه القادم

ولاشك ان الفوائد التي تنجم عن انشاء الغرف التجارية على أسس الحقوق والواجبات وتنسيقها بحيث تكون ممثلة للتجار ونائبة عنهم تكون عظيمة . وبعد قبول مجلسي الامة والاعيان اللائحة المذكورة واقرارها بارادة سنية يجب الشروع بالعمل بها دون تأخير ومن الضروري اعطائه حق وضع النظام الداخلي للغرف نفسها بشرط ان لا يكون منافضاً للنظام الاساسي ويجب ان تسجله الغرفة في نظارة التجارة .

ان تعريف الغرف التجارية المذكور في النظام الداخلي ليس بتعريف يضمن كرامتها ولذلك من الضروري ادخال قيد ينضمن ان الغرف المذكورة حق الدفاع عن المصالح التجارية وصيانتها وبذلك فقط تعلم مكانة هذه الاوضاع .

ويجب تأسيس غرف تجارية في كل حاضرة من حواضر الولايات كما هي الحال في فرنسا وان يكون تأسيسها في مراكز الالوية والاقضية غير محتم واذا ارتأى التجار او الحكومة تأسيسها في الالوية او الاقضية يجب ان يكون ذلك بعد موافقة المحاكم التجارية في مراكز الولايات والالوية والاقضية او موافقة الغرف التجارية في مراكز الولايات او الالوية .

ويجب اعطائه الرخصة بتأسيس الغرفة من قبل الولاية واعلام نظارة التجارة بواقعة الحال . ولا حاجة بحسب النظام الحالي لتصديق انتخاب الاعضاء من قبل الحكومة ويجب ان تبقى الحال كما هي اليوم ولا يرى ايضاً ان يتوقف انتخاب الرئيس على اجازة الولاية والمتصرفين والقائم مقامين بل يشترط على الرئيس الذي ينتخب ان يكون من الوطنيين .

وللأعضاء المراسلين في بلادنا ايضاً شأن كبير ولذلك يجب ان يكون للغرفة اعضاء مراسلون من البلدة التي أسست فيها الغرفة وهي تنتخبهم ويجب ان يحضروا الجلسات ويستضاء بأرائهم في بعض المسائل كما انه من الضروري ان يكون للغرفة اعضاء مراسلون

في الولايات والبلاد الاجنبية . ويجب ايضاً توسيع حق الانتخاب واعطاؤه لكثير من التجار والصناع الذين يؤدون رسوم التمتع وعملاً بهذا المبدأ يجب العدول عن القاعدة التي تقضي بأن يكون تعيين النصف من اعضاء لجنة الانتخاب من قبل الحكومة والنصف الآخر من قبل التجار وان يكون حق الانتخاب للعضوية مشروطاً بالاحوال الآتية . ان يكون المرشح للانتخاب مقيماً منذ مدة معينة في البلدة التي تقام فيها الغرفة مشغلاً خلال هذه المدة بصناعة او تجارة (بكل ما تشمل هاتين الكلمتين من غروب الاعمال) ومن الذين يؤدون ضريبة التمتع ومن ذوي الشرف والاستقامة .

اما مسألة الجنسية العثمانية فقد سبق ان هذا الشرط غير مصرح به في القانون الفردي ولكنه مرعي في الانتخابات واما عندنا فلم تشترط النابعة العثمانية على الاعضاء فمنهم الاجنبي ومنهم العثماني على السواء . ويجب ان نفلل الغرف على هذا الحال الى حين لاسيما وان التجار الاجانب المقيمين في بلادنا منذ مدة طويلة قد درسوا شؤون بلادنا حق الدراسة واذا اضفنا الى ذلك مقدرتهم العلمية وسعة اطلاعهم ووفرة بحوثهم تبين لنا انه يستفاد منهم اذا كانوا بين اعضاء غرفتنا التجارية انما يشترط على اولئك الاعضاء الاجانب اقامتهم في بلادنا مدة لا تقل عن عشرين مستغلاً خلاها بالتجارة .

جاء في نظام غرف التجارة ان لها الحق في انشاء مدارس وجرائد تجارية ويجب ان يكون لها الحق ايضاً بتأسيس غير ذلك من الاوضاع التجارية وان تتعهد (اذا رغبت) القيام بالامور العمرانية على طريق الامتياز ولكن الواجب ان تكون خاضعة للشروط التي تشترط على غيرها من اصحاب الامتيازات .

ولا يمكن لغرفتنا التجارية ان تقوم بالاعمال التي تؤهل الى ترقية تجارتنا ما لم تتوفر في ميزانيتها المداخيل والا فان محافظة الحالة الحاضرة تقضي بان نفلل مداخيلها تكاد لاتساوي النفقات الجارية السنوية مما لا يجوز البقاء عليه ابداً .

فيجب تقسيم الشركات الانونيم على درجات معينة والزامها بتأدية مقادير مقررة سنوية تعين بحسب هذه الدرجات . ويجب ان تقرر درجات التجار بقدر ما يدفعون من ضرائب التمتع لاجل ردي الغرف ولتقديرها . ومن اللازم للارزب تسجيل التجار اصحاب هذه الدرجات كافة والزامهم بتأدية الضريبة السنوية .

لم يحصل باحد الى هذا العهد ان الغرف التجارية قامت منذ تأسيسها بمشروع يرفع مكانة التجارة في هذه البلاد . ولقد غابت هذه الغرف حيناً من الزمن ثم عادت تظهر في مظهر الحياة ثم اقلت بعد الشروق اقولاً لاطلوع بعده او عاد بعضها بعد طول الغروب ولم تكن اعمالها في الغالب الاعبار عن تسويد القرباس او ابداء بعض الآراء التي لم يلتفت اليها . ولم تلتفت الغرف التجارية الى انشاء مدارس او صحف تجارية البتة . ولا تلتفت تبعة هذا الاعمال على الغرف التجارية بل على الحكومة السابقة . ولقد سبق ان بعض الغرف التجارية طلبت مرات عديدة اصلاح الاصول الرسمية وتسهيل المصالح التجارية دون ان تتجاوز الى طلب انشاء اوضاع جديدة ولم تثمر هذه المراجعات قط .

ولما يش التجار من الاستفادة من الغرف التجارية تخلوا عنها ولم يعودوا يؤمنون ابوابها وقطعوا عنها روايتهم السنوية وما يدلنا على درجة ارتباط التجار بغرفتهم هذه مداخل غرفة القسطنطينية قبل عشرينين فانها كانت في ذلك الحين ضعفي مداخلها اليوم . هذه الاحوال من جهة وكون انتخاب الاعضاء لغرفة التجارة في العاصمة لم يكن كما وضعه القانون بل كان بيد نظارة النافعة تمنح العضوية من تشاء على نحو ما كانت تجري القاعدة في الاحسان بالرتب والمناصب من جهة اخرى كل هذا وذاك ليس من الامور التي ترتاح اليها نفوس التجار او تطمئن بسببها قلوبهم للغرفة التجارية .

التجار اكثر وامرغ من جماع طبقات الامة معرفة وشعوراً بالانقلاب الكبير الذي يسري الى شؤننا العامة . ومع ذلك فان حياة حرية التجارة قائمة بتوطيد دعائم الامن ومتى اطمان جمهور التجار الى ان مصالحهم الاصلية مصونة يجدر بنا الاعتماد عليهم بحيث لا يغادرون مثقال ذرة من واجباتهم ومن الواجب على الغرف ان تطلب من الحكومة بجد ومضاء تجديد نظام الغرف وتعديله وان تبحث بحثاً مدققاً في ضروريات التجارة ونواقصها في الحال التي تنتسب اليها وتدفع بآرائها وملاحظتها الى نظارة التجارة وان توجه هممتها الى انشاء المدارس والصحف التجارية والدروس اليلية التي تكفل توسيع دائرة العلم بين ارباب التجارة . كل ذلك حقيق بالمفاداة ولا شك ان الاعمال المعروفة في هذا السيل تتكامل بالنجاح

ويجب ان تكون غرفة القسطنطينية التجارية نموذجاً لسائر الغرف وان تدفن

المتعنتات الماضية^(١) فجعلها نسياً منسياً : يجب ان تنقدم هذه الغرفة بفشية الافكار وتدخل الاصلاح الحقيقي الى مجلتها المدرسية وغير منكر ان هذه الصحيفة التجارية الوحيدة في البلاد العثمانية لاتفي بالحاجة بمقالاتها التي لاتتجاوز العمودين وفقراتها المترجمة بل يجب على غرفة القسطنطينية ان تتخذ مجلة غرفة التجارة الفرنسية مثالا وتتنوع نحوها فتنشئ على منوالها صحيفة تجارية جامعة لاخبار التجارة الداخلية والخارجية الجديدة المفيدة والموضوعات الاساسية فاذا لم نتم غرفة القسطنطينية بهذه الاعمال ولم تأت بالآثار الدالة على رقي صحيح لانتال مكانة ارفع من مكانتها في دورها السابق .

اما التجار المسجلة اسماءهم في دفتر غرفة القسطنطينية فهم (٤٧) من الصنف الاول و (١٠٧) من الثاني و (٢٤٠) من الثالث و (٥٠) من الرابع وقد يوجد بين تجار الصنفين الثالث والرابع من يجب ان ينتظموا بين تجار الصنفين الاول والثاني وبين التجار الذين لم يسجلوا اسماءهم في الغرفة كثير يجدر بهم الانتظام في احدى الدرجات الاربع . والامل وطيد بترقي مداخيل الغرفة ولو بقيت اصول تصنيف درجات التجار على حالتها الحاضرة .

وتبلغ مداخيل غرفة القسطنطينية وحدها (ماعدا مداخيل جريدتها ونفقاتها) ١٧٥٠٣٢٦ قرشاً صحيحاً تنفق في مقابلة ذلك ٤٣٥٣٢ قرشاً على رواتب موظفيها و ٢١٧٣٩ قرشاً على النفقات المتفرقة و ٢١٦٠٠٠ على اجور دار ونحوه . فانفقنا الادارية وحدها تتجاوز دخل الغرفة ولا ينفق على المشاريع النافعة من مداخيلها بارة واحدة وما حالة غرف التجارة في الولايات باشفى للصدور واوفي للاماني من غرفة القسطنطينية ولقد رغبت ان اعرف عدد غرف التجارة في الولايات والالوية والاقضية من القيود الرسمية فاذا رأيت ؟ .

رأيتني امام كمية تستحق العجب : في بلادنا مئة وخمسون غرفة تجارة على ان عامة غرف التجارة في فرنسا لاتتجاوز المئة والعشرين .

وبما انني اعتبر الغالب من هذه الغرفة المقيدة في الدفاتر حبراً على ورق لا اصدق ان الفهرس الذي انقل منه مثقارناً للصحة .^(٢)

(١) يظهر ان الكاتب يتصد بالمتعنتات التقاليد القديمة (٢) فهرس غرف التجارة

في البلاد العثمانية

وللإحاطة في بعض المراكز التجارية العثمانية غرف تجارية في القسطنطينية غرف تجارية انكليزية وفرنسية ويطليانية وروسية والمانية ويونانية ولكل واحدة منها نظام داخلي وللغرفتين الانكليزية والفرنسية مجلستان بلسان قومهما . أسست غرفة التجارة الانكليزية عام ١٨٨٧ ولها رئيس وثمانية أعضاء وعضوان خارجيان وعضوا شرف وكتاب وامين صندوق واربعة كتبة شرف في سلانيك وازمير ومنشستر ولندن وهذه الغرفة مراسلون في سلانيك وازمير ومنشستر ولندن والولايات العثمانية . ولها مجلة يبلغ حجمها ستاً وثلاثين صفحة كبيرة جامعة للمقالات في التجارة الانكليزية العثمانية والاخبار والاقتصاد .

وفي ازمير ايضاً غرفة تجارية انكليزية .

ويشترط في عضوية الغرفة التجارية الانكليزية الاشتغال بالتجارة او بالصناعة او الشؤون المالية ويشترط على العضوان يكون انكليزياً او من وكلاء المعامل الانكليزية في البلاد العثمانية .

ورئيس الشرف لغرفة التجارة الفرنسية هو قنصل فرنسا العام ولها لجنة ادارية مؤلفة من رئيس وكتاب واربعة عشر عضواً ولها أعضاء مراسلون في فرنسا ولجنة مؤلفة من تسعة اشخاص في جنات قلعة ولجنة اخرى مؤلفة من تسعة عشر شخصاً في بورصة ولها مراسلون في سبعين بلداً داخل البلاد وفي الخارج لها من يخبرها في روسيا وفارس ورومانيا والصرب واليونان .

وتصدر هذه الغرفة شهرياً مجلة في سبعين اثنانين صفحة منذ اثنى عشر سنة مجلة بلا انفصال . وتدعى هذه المجلة مجلة الشرق التجارية . وهي جامعة للمقالات والاخبار المفيدة للقائمين واني اتخى ان تعلم مكانة غرفتنا التجارية الى منزلة غرفتي التجارة الفرنسية والانكليزية وان تتقدم جربدها تقدم الجرائد اليومية .

ما بين النهرين : تعريب ز . خ .